جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٣٦٢)

آثـار انخفاض أسعـار البترول على الاقتصـاد القـومى وسياسـات مواجهتهـا

إعـداد

د / اجـلال راتب

أكتوبر ١٩٨٣

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــــات

تمهيـــــد :

الفصل الاول :

الوضع العالمى والعربى للبترول

١٠١ ـ تطور العلاقات البترولية الدولية وأثر ذلك على الاسعار

٢٠١ ـ الدور الاقتصادى للبترول من عصر البترول الرخيص الى ثورة أسعار البترول .

الفصل الثانى :

البترول فى الاقتصاد المصرى

١٠٢ مقدمـــة

٢٠٢ تطور الانتـــاج

٣٠٢٠ تطور الصادرات

٤٠٢ التوزيع الجغرافى لصادراتنا من البترول

الفصل الثالث :

انخفاض أسعار البترول وآثاره المباشره وغير المباشرة على الاقتصاد المصرى

١٠٣ تطور أسعار البترول المصرى

٢٠٣ الاثار المباشرة لانخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصرى

١٠٢٠٣ قطاع البترول من واقع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ـ ٨٦/٨٧

٢٠٢٠٣ حدود اعتماد الخطة المصرية على عائدات البترول وأثر انخفاض اسعاره على تحقيق اهدافها .

٣٠٢٠٣ أثر انخفاض اسعار البترول من واقع التقرير المبدئى للاداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الاولى (٨٢/١٩٨٣) من الخطة الخمسيـــة

٣٠٣ الآثار غير المباشرة
١٠٣٠٣ مساهمة العالم العربى فى تزويد العالم بالطاقة
٢٠٣٠٣ مساهمة قطاع النفط فى الناتج القومى الاجمالى العربى
٣٠٣٠٣ أثر انخفاض أسعار النفط على المشاريع الانمائية للدول العربية

الفصل الرابع

نحو استراتيجية مقترحة للبترول

١٠٤ استشراف أسعار البترول فى المستقبل
٢٠٤ سياسات مواجهة انخفاض اسعار البترول
١٠٢٠٤ ترشيد الاستهلاك
٢٠٢٠٤ تنويع مصادر الطاقة
٣٠٢٠٤ زيادة الانتاج من البترول
٤٠٢٠٤ تعظيم الصادرات من الانتاج المصنع (البتروكيماويات)
٣٠٤ الانتقال بالبترول من مجرد مصدر للتمويل الى عنصر رئيسى من عناصر الانتاج
١٠٣٠٤ دور البترول كمصدر تمويلى
٢٠٣٠٤ البترول كقاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية

تمهيـــــد

أصبح البترول منذ حرب أكتوبر من أهم العوامل الحاسمة فى تطور الاحـــداث الاقتصادية سواء على الصعيد العالمى أو الصعيد العربى . فعلى الصعيد العالمى أدى انتهاء عصر البترول الرخيص إلى التفكير الجاد فى ترشيد الاستهلاك فى الدول الصناعية وتكوين جبهة من هذه الدول لمواجهة منظمة الأوبك ، وإلى التفكير الجاد فى تطوير بدائل الطاقة ومحاولة استكشاف مصادر أخرى للبترول ، وإلى محاولة احتـــواء السوق المالى العالمى لفوائض الأرصدة البترودولارية العربية من خلال اعـــــادة تدويرها .

وعلى الصعيد العربى تراكمت فوائض الأرصدة البترولية ودخلت البـــــلاد العربية مرحلة جديدة فى التنمية الاقتصادية فوضعت برامج انمائية وانشائية طموحة . وكان لذلك آثارا بعيدة المدى سواء على البلاد العربية البترولية أو العربية غـــير البترولية ، ومن أبرز هذه الآثار استقطاب العمالة المصرية وغيرها الى بعض دول الأوبك مما ترتب عليها تطورات اقتصادية واجتماعية متباينة والغة الأثر .

ولا شك فانه على الصعيد العربى فان تراكم الفوائض البترولية كان فرصة ذهبيـة لم يحسن الاستفادة منها لتدعيم التنمية الاقتصادية العربية من خلال دفع عجلـــــة التعاون والتنسيق بين برامج الانماء العربى وحيث تتكامل عوامل الانتاج على الصعيـد العربى من عمل وأرض ورأس مال .

وعلى الصعيد المصرى فقد بدأ البترول يلعب الدور الأهم فى النشاط الاقتصادى منذ أواخر السبعينات سواء تمثل ذلك فى ارتفاع نسبة ناتج البترول الى الناتج المحلى الاجمالى أو فى زيادة الاعتماد على البترول كبند رئيسى هام فى موازنة الدولـــة .

أو فى زيادة حصيلة الصادرات السلعية وأثر ذلك على تخفيض حجم العجز فى الميزان التجارى ، أو فى زيادة حجم تحويلات المصريين العاملين فى الخارج وأثر ذلك على تخفيف أعباء العجز فى ميزان العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات .

ولا شك فان تعاظم دور البترول فى الاقتصاد المصرى وان كان له آثاره الايجابية . الا أنه من ناحية أخرى لا يجب أن نسمح بتكرار ظاهرة الاعتماد على سلعة واحدة . لقد عانينا فى الماضى شأننا فى ذلك شأن البلاد النامية ، من الاعتماد على سلعة واحدة (القطن) كعامل وحيد مؤثر فى اقتصادياتنا . لذلك فان السياسة الاقتصادية السليمة لا بد وأن تستهدف تطوير مجالات انتاج أخرى جنبا الى جنب مع تطوير نشاط البترول .

واذا كان ارتفاع أسعار البترول قد يخفى صعوبة الموقف الناشىء عن الاعتماد على سلعة واحدة ، فان انخفاض أسعاره لا بد وأن يكشف خطورة هذا الاعتماد ، الأمر الذى يحتم الاسراع بتطوير هيكل انتاج متعدد القطاعات والأنشطة ، متوازن داخليا من خلال تعميق علاقات التشابك القطاعى والاسراع بعلاقات الربط القطاعية خلفية وأمامية ، وحتى يمكن لخطط التنمية أن تسير فى اطار التنمية المتوازنة .

وفى ضوء هذا التمهيد تتناول الدراسة أولا اتجاهات الوضع العالمى والعربى للبترول فى سنوات السبعينات ، تنتقل الدراسة فى ثانيا لتوضيح تطور وضع البترول فى الاقتصاد المصرى ، يعقب ذلك دراسة آثار انخفاض أسعار البترول سواء المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد المصرى . وأخيرا تنتهى الدراسة بمناقشة حول استراتيجية مقترحة للبترول .

وأود فى هذا التمهيد أن أوجه الشكر للزميل الدكتور محمد عبد الشفيع حيث ساهم فى هذه الدراسة من خلال تناوله لدور الاقتصادى للبترول العربى وفى استشراف أسعار البترول فى المستقبل وفى ايضاح دور البترول التمويلى وفى ضرورة تحويل البترول الى قاعدة رئيسية من قواعد الصناعة التحويلية .

د . اجلال راتب

أولا : الوضع العالمي والعربي للبترول

١٠١ــ تطور العلاقات البترولية الدولية وأثر ذلك على الأسعار

اتسمت مسيرة أسعار البترول ، خلال النصف قرن الأخير بضآلتها بالنسبة للبلاد المنتجة وكانت تلك الاسعار وحتى قرار قطع الامدادات النفطية عن الغرب بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، تحت رحمة سبع شركات بترولية (١) حيث كانت تلك الشركات تتحكم فى أسعار البترول فى السوق الدولية وفقا لما يتوافق مع مصالحها وامتيازاتها . فمن المعروف أن العلاقات البترولية الدولية حتى الستينات من هذا القرن كانت علاقة بين طرفين الأول هو المحور الرئيسى والمسيطر ، وهى الشركات البترولية ، ومن ورائها حكوماتها ، والطرف الثانى : وهو الهامش والثانوى وهو حكومات الدول المضيفة أو الدول المنتجة للبترول .

وكانت شركات البترول العالمية تكون " كارتل " البترول العالمى وتسيطر على جميع المراحل البترولية من البئر إلى المستهلك ، وكانت طرفا وحيدا حاكما يتحمل المسئولية الكاملة لتسخير البترول فى خدمة العالم الصناعى الذى تنتمى اليه تلك الشركات الدولية الكبرى . وقد سيطرت تلك الشركات على النشاط البترولى فى البلدان المنتجة للبترول ومنها بلدان الشرق الأوسط بموجب اتفاقيات امتياز عقدت معظمها قبل الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من اختلاف نصوص تلك الاتفاقيات من بلد الى آخر ، ومن اتفاقية الى أخرى ، الا أن أهدافها وأسسها العامة تطابقت ، فهى قد حققت للشركات البترولية العالمية السيطرة الكاملة على العمليات البترولية ، وأتاحت لها الحصول على القدر الأقصى من الأرباح مع ترك القليل للحكومات المنتجة . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول معظم الأقطار المنتجة للبترول على استقلالها وقيام حكومات وطنية بها ، أخذت تعيد النظر فى هذه العلاقة .

وقد لمست هذه البلاد ضرورة وجود جهاز قوى يمثلها فى التفاوض مع الشركات ويقف فى

---

(١) اكسون ــ شل ــ موبيل تكساس ــ البترول البريطانية ــ ستاندرد ــ أويل كاليفورنيا جلف شركة البترول الفرنسية .

مواجهتها وبذلك أنشأت منظمة الأقطار المصدره للبترول " أوبك " فى سبتمبر ١٩٦٠ (١)

وبتكوين هذه المنظمه بدأ ظهور دور جديد لحكومات البلدان المنتجه للبترول ، فبعد أن كان دورها سلبيا ، أخذت تتطلع الى المشاركه الفعاله فى توجيه صناعتها البترولية وتتحرك فى جميع الاتجاهات منفرده أو مجتمعه بهدف تحقيق سياسات بترولية مستقله من شأنها تصحيح الأوضاع التى خلفتها سياسات شركات كارتل البترول العالمى فى العلاقات البترولية الدولية فى سوق البترول العالمية .

ومنذ انشاء منظمه الاوبك وهذه الشركات تحاول القضاء عليها من أجل اعادة سيطرتها وتحكمها فى السوق الدولية للنفط . واستطاعت هذه الشركات فعلا السيطره جزئيا على هذه المنظمه حتى ١٩٧٣ . ولم يكن بامكان المنظمه قبل هذا التاريخ رفع أسعار البترول الى المستوى المطلوب ولم تنجح المنظمه خلال الستينات من تحقيق رفع الاسعار المعلنه . وكان هم المنظمه وشاغلها الوحيد هو المحافظه على هذا المستوى المنخفض الا ان ازدياد قيمة البترول وحلوله فى المكان الأول بين مصادر الطاقة داخل البلدان الصناعيه ، وتشعيب استخدام مشتقاته فى ميادين صناعيه وكيماويه مختلفه ، منح منظمه الأوبك قوة فعليه قادره على استعمالها ضد أى محاولة تقوم بها شركات النفط الدوليه من أجل التلاعب بالسوق . هذا بالاضافه الى أن أحداث يونيو ١٩٦٧ وما ترتب عليها من تعطيل الملاحه فى قناة السويس ، واضطراب الامدادات البترولية الى دول غرب أوربا ، أدى الى ارتفاع التكلفة على الدول الصناعيه ، كل ذلك ساعد على انتقال دور الأوبك من دور الدفاع والعمل على منع تخفيض الاسعار المعلنه للزيت ـ كما هو الحال فى الستينات ـ الى دور المباده والأخذ بزمام الموقف .

وهكذا دخلت الدول الصناعيه المستهلكه للبترول ما اطلقت عليه " أزمه الطاقه " فالمعلوم أن الدول الصناعيه كانت تدفع ٤ر٧٥ دولار للبرميل الواحد من النفط عام ١٩٧٢ ، الا أن الزيادات

---

(١) تكونت هذه المنظمة من ايران ـ العراق ـ الكويت ـ السعوديه ـ فنزويلا . ثم انضمت بعد ذلك اندونيسيا ـ اكوادور ـ قطر ـ ليبيا ـ الامارات العربيه ـ الجزائر ـ نيجيريا ـ جابون .

التتاليه التى أعلنت عنها الأوبك أوصلت هذا السعر الى ٥ر٢١ دولار فى ١٩٧٨ ثم الى ٣٤ دولار ١٩٨١ .

ـــــ لقد شهدت العلاقات البترولية تغيرات كثيرة فى بداية السبعينات ولكن هذه التغيرات تبدو ضئيله بالمقارنه بالتغيرات التى حدثت منذ حرب أكتوبر وسببها فقد تحول سوق البترول العالميه عقب حرب أكتوبر من سوق للمشترى الى سوق للبائع بالكامل ـ وسنوه للدور الاقتصادى للبترول العربى فيما بعده وكرد فعل لذلك ورغبه من الدول الصناعيه الغربيه المستورده للبترول فى الاحتفاظ بمعدلات نموها الاقتصادى ورفاهيتها على اساس الطاقه الرخيصه ، ثم انشاء " الوكاله الدوليه للطاقه " فى آواخر عام ١٩٧٤ . والتى تتلخص أهدافها فى تنسيق سياسات الطاقه للدول الصناعيه واعداد ترتيبات جماعيه خاصه تتيح لها مواجهة أى قصور فى الطاقه على نطاق عالمى وذلك عن طريق :

ـ تكوين مخزون استراتيجى كبير من البترول
ـ تخفيض استهلاك البترول
ـ بذل المزيد من الجهود وانفاق المزيد من الاستثمارات فى عمليات البحث عن البترول فى مناطق جديده خارج الأوبك .
ـ تطوير مصادر جديده للطاقه .

ـــــ وهكذا نجد أن الدول الصناعيه المستورده للبترول وشركاتها البترولية العالميه قد استطاعت أن تستوعب الموقف الذى خلفته ظروف حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وبعد أن كانت تلك الدول تخاف من بوادر أزمة بترولية ، تسعى اليوم الى الاستغناء تدريجيا ـ عن بترول الأوبك عامه ـ والشرق الأوسط خاصه ، عن طريق التنسيق فيما بينها ، بحيث أصبحت فعلا تتحكم من جديد فى سوق البترول العالميه .

والواقع أن بدايه الثمانينات قد شهدت تدهورا فى اسعار الزيت الخام ، هبطت به من الذروه التى وصل اليها فى عام ١٩٧٩ حتى بلغ حوالى ٤٠ دولار للبرميل ، حتى وصل الى ٣٠ دولار للبرميل

فى مطلع عام ١٩٨٢ ، وصل الى ٢٥ دولار للبرميل فى أوائل ١٩٨٣ . وكان ذلك نتيجة عـــدة عوامل مجتمعـــه (١)

- استطاعت الدول الأوربيه الغربيه وأمريكا واليابان أن تخفض كثافه استخدام الطاقـــه لكل ألف دولار — من الناتج المحلى الاجمالى بنسب تتراوح بين ١١٪ ، ١٤٪ .
- تراجع معدل النمو الاقتصادى للدول الصناعيه من متوسط عام يدور حول ٤٪ سنويـــا فى النصف الثانى من السبعينات الى ١٪ فى أوائل الثمانينات .
- لجأت الدول الصناعيه الى السحب بمعدلات كبيرة من مخزونها الاستراتيجى بهـــدف الضغط على أسعار البترول الخام . (معدلات سحب ١٫٤ مليون برميل يوميا حسب تقديرات وكالة الطاقه) .
- عدم اتفاق دول الأوبك على سياسه موحده مناسبه للانتاج واستمرار بعض الدول الاعضاء فى الانتاج بمعدلات مرتفعه ، مما أدى الى تزايد الفائض فى السوق .
- حدوث زيادات فى الانتاج من خارج دول الأوبك (مكسيك — برازيل — المملكه المتحـده مصـــر) .
- استخدام سلاح الضرائب للحد من نمو استهلاك المنتجات البترولیه بالاضافه الى حمـلات التوعيـــه .

كل ذلك أسهم فى الضغط النزولى على أسعار البيع الفعليه فى سوق البترول العالميه .

ورغم أنه من الصعب تحديد سعر واحد للنفط ، نتيجه اختلاف نوعياته وموقع استخراجـــه وأسعار السوق الفوريه ، الا أن التطور الذى حدث فى السعر الرسمى للنفط السعودى الخـــام يعطى انطباعا عاما عن التطورات التى حدثت فى سعر النفط ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالـــى الذى يوضح السعر الرسمى للبترول الخام .

---

(١) مجلة البترول فبراير ١٩٨٣ .

السعر الرسمي للنفط السعودي الخفيف

السنة	السعر دولار/برميل
١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٫٨٠٠
١٩٧١	٢٫٢٨٥
١٩٧٢	٢٫٤٧٩
١٩٧٣	٥٫٠٣٦
١٩٧٤	١١٫٢٥١
١٩٧٥	١٢٫٣٧٦
١٩٧٦	١١٫٥١٠
١٩٧٧	١٢٫٧٠٠
١٩٧٨	١٢٫٧٠٠
١٩٧٩ (مايو)	١٤٫٥٤٦
١٩٧٩ (يوليه)	١٨٫٠٠٠
١٩٧٩ (ديسمبر)	٢٤٫٠٠٠
١٩٧٩ (معدل السعر)	١٦٫٢٠٠
١٩٨٠	٢٦٫٠٠٠
١٩٨٣ (يناير)	٣٤٫٠٠٠

المصدر :

النفط والتعاون العربي - المجلد السادس العدد الثاني ١٩٨٠

٢٠١ ـ الدور الاقتصادى للبترول العربى من عصر البترول الرخيص الى " ثورة اسعار البترول "

لقد كان الاداء العسكرى والبترولى ابان حرب اكتوبر هو نقطة التحول الفاصله فى صياغة الدور الاقتصادى للبترول العربى على نحو جديد تماما .

فطوال الربع قرن السابق على حرب ١٩٧٣ كان الدور الاقتصادى للبترول قائما على معادلة من طرفين :

أما الطرف الأول فهو حصول البلاد العربيه الرئيسيه المنتجه للبترول فى الخليج اساسا على قسط ضئيل من سعر البترول المعلن فى صورة عائدات واتاوات محدوده ، مقابل ارتفاع ارباح الشركات وضرائب حكومات الدول المستهلكه فاذا علمنا ان سعر بترول الشرق الاوسط قد تميز بالانخفاض الشديد بالمقارنه مع سعر البترول المنتج فى المناطق الاخرى وخاصه فى الامريكتين ، وبصفه أخص فى أمريكا الشماليه ، فان لنا أن نستنتج ان البلاد العربيه البتروليه لم يتوفر لها رصيد من رأس المال يفى بمتطلبات اقامة قاعده تنمويه عريضه يضاف الى ذلك ما يلى :ـ

أ ـ ان القطاع البترولى قد انحصر فى صناعة الاستخراج التقليدية وهو مايعنى تصدير النفط خاما الى الخارج الى أوروبا الغربيه والولايات المتحدة الامريكية حيث تتوفر مصافى التكرير ومعامل المنتجات البتروليه ومصانع البتروكيماويات ، والتى يعود جزء منها مستوردا الى البلاد المنتجه للبترول .

ب ـ ان العماله الفنيه فى الصناعه الاستخراجيه النفطيه كانت عماله أجنبيه وافده عبر قنوات الشركات البتروليه (الشقيقات السبع) ولم تستخدم العماله العربيه بأى قدر ملموس .

حـ ـ سيطر على الفائض الاقتصادى الناتج عن عوائد انتاج النفط فى البلاد العربيه البتروليه حفنه من العائلات والافراد وخاصه فى المشيخات القديمه على ساحل الخليج مما ادى الى حجب فرصه اقامة نموذج تنموى نتيجة تبديد الفائض القومى فى الاستهلاك العائلى .

والخلاصة ان القطاع البترولى كان جيبـا استخراجيا منعزلا داخل الاقتصادات المحلية فلم يمارس آثار الترابط الامامية والخلفيه ، كما لم يقدر له ان يمارس اى اثر ديناميكى على الاقتصاد العربى ككل سواء من حيث تصدير راس المال او استقبال العماله المهاجره .

أما الطرف الثانى من المعادله قبل ١٩٧٣ فقد تمثل فى اوضاع الاقتصاد الغربى :

وتدلنا وقائع التطور التاريخى لاستخدام مصادر الطاقه فى الدول اعضاء " منظمه التعاون الاقتصادى والتنمية " ان الفحم قد ازيح عن عرشه نهائيا عقب الحرب العالمية الثانية وحل البترول محله تدريجيا ، فى مجال المدنية وتأكيدا لذلك كانت نسبة استخدام الفحم الى اجمالى استخدامات الطاقه ٦١٪ فى عام ١٩٥٠ ثم انخفضت الى ٣٥٪ عام ١٩٦٠ ثم الى ٢٠٪ فقط عام ١٩٧٧ ، بينما لم تكن تزيد نسبة النفط عن ٢٧٪ فى عام ١٩٥٠ (والغاز ١٠٪) وبلغت نسبة النفط فى عام ١٩٦٠ ٤٠٪ (و١٧٪ للغاز) ووصلت الى ٥٢٪ عام ١٩٧٧ (بالاضافه الى ١٩٪ للغاز) أى أن النفط والغاز الطبيعى أصبحا يشكلان نحو ثلاثة ارباع استخدامات الطاقة فى أواخر السبعينات ويترجم هذا الاعتماد المتزايد على البترول فى الدول الغربية المتقدمه فى ارتفاع معدل الطلب على البترول وتجاوزه لمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى طوال عقد الستينات . عقد النمو المتواصل فى الناتج والتجاره الخارجية للدول المذكوره — فبينما بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٤٫٧٧٪ فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ فان الطلب على البترول قد زاد بنسبة ٥٫١٠٪ سنويا .

والان اذا جمعنا طرفى المعادله السابقين فى فترة ماقبل ١٩٧٣ فانه يمكن التوصل الى أن الاقتصاد العربى المتقدم قد أخذ يتزايد اعتماده على استجلاب البترول من الشرق الاوسط خاصه الشرق العربى ، بالاضافه الى نيبيا ، لبناء نموذج التطور فى ظل الثورة التكنولوجية لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، بل ولبناء " نمط كامل للحياة " نمط قائم على تكثيف استخدام الطاقة كأساس لتكنولوجيا الانتاج وتكنولوجيا الاستهلاك فى الاقتصاديات القوميـة .

ويرجع الاعتماد على البترول العربى بالذات — أو بترول الشرق الاوسط عموما — الى رخص هذا البترول ، بفعل انخفاض نفقات التنقيب فى هذه المنطقة من جهة وبفعل سياسات الحكومات الغربيـة

لرفع تكلفة النفط فى داخل بلادها وخاصه بأستخدام الاداه الضريبيه وفيما يتعلق بنفقات التنقيب نسوق الجدول التالى .

نفقات التنقيب فى العالم (باستثناء بلدان الكتله الاشتراكية) (بالسنت للبرميل)

	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الشرق الاوسط	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٧٥
اوربا	٧٥	١٠٠	١٠٥	١٢٥	١٠٠	٧٥	١٢٥	١٧٥	٢٢٥	٣٠٠	٣٢٥
الولايات المتحدة	٦٥٠	٦١٥	٧١٥	٧١٥	٦٦٥	٧١٥	٧٤٠	٨٥٠	١١٣٠	١١٩٥	١٣٧٥

المصدر : Chase Man Hatan Bank, capital investment of the world Petroleum Industry.

نقلا عن : عبد العزيز الوتارى ، تقويم سياسات الطاقه الدوليه وآثارها على الاقطار العربيه فى : الطاقه فى الوطن العربى ، وقائع موتمر الطاقه العربى الاول ، الجزء الاول صدر فى الكويت ، ١٩٨٠ ، صـــ ١٣٤ .

من هذا الجدول الذى يعرض تطور نفقات التنقيب من منتصف الستينات الى منتصـــف السبعينات تتضح لنا الهوه الواسعه بين هذه النفقات فى الشرق الاوسط وفى كل من اوربا والولايات المتحده وهو مادفع المنطقتين الاخيرتين للاعتماد على النفط الرخيص للمنطقه الاولى ويترجم هذا بأرتفاع حصة ـ منطقه الشرق الاوسط ـ أو حصة البلدان العربيه تحديدا فـــى الانتاج العالمى . وفيما يلى جدول يعرض لتطور انتاج اعضاء منطقة البلدان العربيـــه المصدرة للبترول " اوابك " ـ من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٣ بالمقارنه مع انتاج العالم (باستثناء الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا) .